الاتجاهات الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان في المصارف الجزائرية وفق المعايير الدولية "دراسة ميدانية على عينة من المصارف "

The Credit Risks Management in The Algerian banks according to the International Norms; A field Study on a sample of Algerian banks

بزارية امحمد *

جامعة خميس مليانة m.bazeria@univ-dbkm.dz

بلحمدي سيد علي

المركز الجامعي تندوف sidbelhamdi@yahoo.fr

أوسرير منور

جامعة بومرداس ousseriranouar@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/01/18 ؛ تاريخ القبول : 2020/03/07

مستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى تبني و التزام المصارف العاملة في الجزائر للمعايير الدولية لإدارة و مراقبة المحفظة الائتمانية بأقل خسائر ممكنة ومدى كفاءة هذه المصارف في التعامل مع هذه المخاطر بما ينسجم مع مبادئ الممارسات السليمة عبر إتباع سياسة ائتمانية تحكمها معايير عالمية لترشيد القرار الائتماني و تحقق لها السلامة المصرفية في جميع أنشطتها و يجعلها في مأمن عن جميع الأزمات ، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الميداني من خلال إعداد استبيان وتوزيعه على عينة من المصارف العاملة في الجزائر و تحليل نتائج الاستبيان للوصول إلى الممارسة الفعلية للمصارف في إدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر الائتمانية ، معايير دولية، المصارف العاملة في الجزائر

تصنيف JEL: E58؛ G32؛ G21

Abstract: The aim of this study is to clarify the extent to which Algerian banks adopt and employ international standards of banking safety to manage and control the credit wallet with the least possible amount of loss ,and how effective these banks are in dealing with credit risks in regards to risk management through a policy guided by universal standards to guide bankings transactions and secure them in time of crisis ,in this study ,we have applied a hands-on approach through making a survey and distributing it to on sample of active Algerian banks and through the analysis of the results of this survey to conclude how Algerian banks

* المؤلف المراسل.

are maintaining their work to the highest standards and how they are dealing with credit risks

Keywords: management of fiduciary risks,international standards, banks operating in Algerian

Jel Classification Codes : E58 ؛G32 ؛G21

المقدمة : لقد أدت عولمة الخدمات المالية و التطور التكنولوجي في المجال المصرفي إلى تزايد تأثر المصارف بالأنواع المختلفة من المخاطر التي تؤثر سلبياً على سلامتها و تشكل تهديداً حقيقياً لأنشطتها مما استدعى البحث عن الحلول اللازمة لمشكلة العمل المصرفي وفق معايير سليمة تضمن لها مراقبة و تخفيض المخاطر والخسائر الناجمة عنها ، و في هذا الإطار لجأت معظم المصارف العالمية الى تبني المعايير الدولية للسلامة المصرفية و منها على وجه الخصوص معايير و مقررات لجنة بازل ، و المصارف العاملة في الجزائر شأنها شأن معظم المصارف في المنطقة العربية ودول العالم الأخرى قامت بتهيئة نفسها للالتزام بتطبيق مقررات بازل من خلال تهيئة البيئة الداخلية فيها للعمل المصرفي وفق الممارسات السليمة وأفضل المعايير الدولية لإدارة وضبط المخاطر المصرفية بشكل عام ومخاطر الائتمان بشكل خاص ، و في هذه الدراسة تم التركيز على مخاطر الائتمان و طريقة إدارتها ومدى تحوط البنوك العاملة في الجزائر لمواجهتها و تقليل الخسائر الناجمة عنها .

مشكلة الدراسة : تتحور الإشكالية الرئيسية للبحث في اختبار مدى تبني المصارف العاملة في الجزائر للمعايير السلامة المصرفية في إدارة مخاطر الائتمان ؟

فرضية الدراسة : تعتمد الدراسة على فرضية رئيسية واحدة وهي :

تعمل المعايير المصرفية العالمية على تحسين قدرة المصارف الجزائرية على إدارة المخاطر الائتمانية بما يكفل لها تحقيق سلامة العمل المصرفي و تجنب الوقوع في الأزمات .

أهمية الدراسة : تنبع أهمية الدراسة من أهمية المعايير الدولية للسلامة المصرفية التي تتبناها المصارف و التي تعكس قدرتها في إدارة المخاطر بمختلف أنواعها بما يضمن لها الاستقرار في النشاط و الذي ينعكس بدوره على ربحيتها و زيادة الثقة لدى عملائها

أهداف الدراسة :تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر تبني الإدارة المصرفية في الجزائر لمعايير السلامة المصرفية الدولية في إدارة المخاطر الائتمانية في الجزائر

المحور الأول : السياسة الائتمانية

السياسة الائتمانية هي تلك المبادئ التي تنظم أسلوب دراسة و منح التسهيلات الائتمانية و أنواع الأنشطة و القطاعات الاقتصادية التي يمكن تمويلها و كيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها و أنواعها و أجال استحقاقها، كما تحدد الخطوط العامة التي تحكم نشاط البنك في منح الائتمان و متابعته بما يكفل سلامة و حسن استخدام أمواله (المملوك، 2014، صفحة: 50)

كما تعرف بأنها مجموع التعليمات و الأسس التي تضعها إدارة البنك لكي تسترشد بها المستويات الإدارية المختلفة عند وضع برامج الإقراض ، كما يرجع إليها منفذو السياسات عند البت في طلبات الإقراض المقدمة . (الراوي، 2016، الصفحات: 166-167)

إن الهدف الرئيسي من وضع السياسة الائتمانية للبنك هو إيجاد إطار عام و عوامل محددة يسترشد بها مسؤولو الائتمان عند اتخاذهم للقرارات الخاصة بمنح الائتمان المصرفي أو عدم منحه ، بالإضافة إلى كونها أداة تساعد الإدارة في تحديد و تخطيط أهدافها و في الرقابة عليها ، حيث أن وجود مثل هذه العوامل يشكل ضماناً لوحدة العمل في البنك ، وقد تعددت أهداف وضع السياسة الائتمانية للبنك و التي من أهمها :- (الشيخلي، 2012)

1- منع التضارب في اتخاذ القرار داخل البنك .

2- ترشيد القرار الائتماني بالبنك بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها و التي لا يجب التوظيف فيها و بالتالي المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح و حسن استخدام أموال العملاء ,

3- ضمان عائد مناسب للبنك من توظيف الأموال المتاحة للمصارف في ظل الالتزام بالسياسات المعتمدة لذلك .

4- المحافظة على نسبة السيولة لدى المصارف التجارية ضمن حدود السيولة الأمنة و السيولة القانونية (عبادي، 2017، ص: 239)

المحور الثاني : مخاطر الائتمان المصرفي

1-تعريف مخاطر الائتمان : هي المخاطر المتمثلة في تخلف أو عجز الطرف الأخر عن الوفاء بالتزاماته اتجاه مصرف معين وفق الشروط المتفق عليها مما يؤدي إلى تعرض المصرف إلى الخسائر ، و تعد المخاطر الائتمانية من أكثر المخاطر المصرفية شيوعاً بالرغم من ظهور أنواع حديثة من المخاطر (المملوك، 2014، ص: 70) ، إلا أن الكثير من الأبحاث و الدراسات أكدت أن معظم الأزمات البنكية في العالم كان أهم أسبابها هو التعثر الائتماني للمقرضين و عدم قدرتهم على سداد المستحقات في الوقت المحدد ، و هي مخاطر تؤثر على ربحية البنك و كذلك حقوق المساهمين فيه نتيجة لعدم السداد أو تأجيل السداد و تنشأ المخاطر الائتمانية لأسباب متعددة يمكن تحديدها بالأتي :- (التميمي، 2017، ص: 48)

1- تركز المصارف في تقديم الائتمان النقدي على مناطق جغرافية محددة أو أنشطة اقتصادية معينة
2-إتباع سياسة ائتمانية متساهلة في منح القروض مما يؤدي إلى منح قروض غير جيدة ،

2-أهمية و أهداف إدارة المخاطر في البنوك :

تهدف إدارة المخاطر الائتمانية إلى إستخدام المصرف لكافة الوسائل لتنمية نشاطه و رقابته في منح الائتمان ، كما أنها ممارسة من قبل المؤسسة لتحديد مستوى المخاطر بإستخدام الأدوات المالية لتعديل هذا المستوى بالشكل الذي يتم قبوله ، و من خلال هذه العملية تهدف البنوك إلى تحقيق الحد الأقصى لعدم إنكشافها إلى المخاطرة الكبيرة ضمن المؤشرات المقبولة ، و كما أن جل مشاكل القطاع المصرفي تتعلق بشكل خاص في إدارة المخاطر ، لكونه أكثر القطاعات الإقتصادية إندماجاً في الإقتصاد العالمي ، و أكثرها تعرضاً للمخاطر ، و من هذا المنطلق كان الإهتمام بتنظيم و ترشيد إدارة البنوك للمخاطر واحد من أهم إهتمامات البنوك الدولية ، لذلك فقد حرص على توفير أكبر قدر من شروط السلامة لهذا القطاع الهام وبدأت البنوك في جميع أنحاء العالم في تحسين إدارة و قياس مخاطر الإئتمان من خلال تحديد و تصنيف مخاطر المقرضين على مستوى المؤسسات ، و قد عملت في السنوات الأخيرة على توظيف مصادر عديدة من أجل تطوير نموذج داخلي يمكنها من قياس المخاطر المالية بشكل كمي وذلك بمباركة هيئات مالية دولية مختصة في هذا الشأن من بينها لجنة بازل ،

أهداف ادارة المخاطر : يعمل نظام إدارة المخاطر في المصارف بالتركيز على المخاطر المتوقعة و التي تتسم بدرجة عالية من التقالبات خاصة منها مخاطر الإئتمان و يهدف من وراء ذلك إلى تحقيق الأهداف التالية :_(الخزرني، 2013، ص: 5)

1-وجود فكرة واضحة لدى الإدارة و المديرين في المصارف عن جميع المخاطر التي تواجهها المصارف
2-وضع نظام للرقابة الداخلية و ذلك لإدارة المخاطر في جميع فروع المصارف
3- الحيلولة دون وقوع الخسائر
4-إستخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي
5-إنشاء بيئة ملائمة لإدارة المخاطر
6-المحافظة على عملية إدارة و قياس و مراقبة الإئتمان بطريقة سليمة
7-إستحداث وحدة لدراسة المخاطر الإئتمانية في المصارف

3-المبادئ الأساسية لفعالية إدارة المخاطر في المصارف :

تعتبر وظيفة إدارة المخاطر على مستوى البنك وظيفة أساسية تهتم بالتنسيق بين كافة الإدارات البنكية من حيث تحديد مختلف المخاطر التي تواجه البنك كمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر

السوق بشكل دوري وتبويبها في صورة تقارير ترفع إلى الإدارة العليا لمناقشتها و يتطلب حسن إدارة المخاطر في المصارف توفر مجموعة من المبادئ الأساسية من بينها : (حبار، 2005، ص: 29-30)

1-أن تكون لدى البنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تضع السياسة العامة و تتولى الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر تطبيق تلك السياسة ،كما تقوم بمراقبة و قياس المخاطر بشكل دوري

2-يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية بمعنى أن يكون هناك هيكل وظيفي واضح في البنك يتجنب من خلاله التضارب في المهام و الصلاحيات .

3-وضع نظام محدد لقياس و مراقبة المخاطر لدى البنك، ووضع مجموعة شاملة من الحدود و السقوف الإحترازية للإئتمان و السيولة .

4-تقييم أصول البنك و خاصة الإستثمارية منها كمبدأ أساسي لقياس المخاطر و الربحية

5-إستخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر تساعد بشكل كبير في تنظيم المعلومات و الحصول عليها بشكل سهل لتحقيق الإستفادة القصوى منها .

6-وجود وحدة مراقبة داخلية بالبنوك تقوم بالمراجعة و مراقبة أعمال البنوك كما تساعد بشكل كبير في إيجاد الحلول لكل المخاطر و تقدم إجراءات مناسبة للرقابة وفق المعايير الدولية

7-توظيف الكفاءات المؤهلة و القادرة على إدارة العمليات المصرفية بالشكل الجيد و التي يسمح من خلالها بتحقيق المصرف لأهدافه

المحور الثالث : توصيات لجنة بازل لإدارة المخاطر و الرقابة على الإئتمان :

تهدف لجنة بازل إلى تحسين مفهوم و نوعية الرقابة المصرفية عالمياً، و تسعى لتحقيق ذلك من خلال تبادل المعلومات بشأن التدابير الرقابية الوطنية ، و تحسين فعالية إجراءات الرقابة على الأعمال المصرفية الدولية ، ووضع حدود دنيا للمعايير الرقابية ، كما تقوم اللجنة بصياغة معايير رقابية توجيهية وفي الأخير توصي بإتباع أفضل الممارسات لتشجيع التقارب مع معايير مشتركة (basel, 2009, p. 01)،و قد أدرجت لجنة بازل إدارة المخاطر كأحد المحاور الأساسية لتحديد الملاءة المصرفية ،عبر إنتهاج سياسات لإدارة المخاطر و إستحداث قطاعات متخصصة هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها العمليات المصرفية و ذلك من خلال قيامها بوظائف متعددة منها تقديم المخاطر و التحوط منها بما لا يؤثر على ربحية البنك ، تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية و العمل على تنويعها ،مساعدة البنك على حساب معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات اللجنة .

في سنة 1988 قامت اللجنة بإصدار إتفاقية كفاية رأس المال ، حيث حددت نسبة 8% كحد أدنى لمواجهة مخاطر الإئتمان في المصارف ، و قد تبعت مجمل الدول الصناعية و الغير صناعية القواعد و

المعايير العامة التي كانت الهدف منها زيادة متانة الجهاز المصرفي ،و لم تقتصر اللجنة على وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في المصارف، إذ أنها قدرت أن مواجهة المخاطر تتطلب قواعد أخرى في تنفيذ الرقابة فأصدرت سنة 1997 قواعد الرقابة المصرفية الفعالة ، وعند حلول الأزمة المالية في نهاية التسعينات ظهرت الحاجة في إعادة النظر في بازل1 لكفاية رأس المال نظراً لأن الأمر يتطلب أكثر من مواجهة مخاطر الإئتمان بل الحاجة في ضمان إستقرار النظام المالي العالمي ككل و من هذا المنطلق صيغت مقررات بازل II سنة 2006 التي قامت بتوسيع قاعدة و إطار كفاية رأس المال بما يضمن تحقيق المزيد من الأهداف مثل تحقيق الأمان و السلامة للنظام المصرفي العالمي ،عدالة المنافسة بين المصارف ،و إيجاد نماذج إختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في المصارف على كافة مستوياتها و قد وضعت اللجنة لتحقيق هذه الأهداف دعائم ثلاث: (القدومي، 2011، ص: 6)

الدعامة الأولى :متطلبات دنيا لرأس المال و ملاءة مالية تحققان للبنك المناعة ضد مخاطر الصدمات المالية المرتبطة بالتطورات السالبة في بيئة الإقتصاد الكلي و التقلبات في أسعار الصرف و أسعار الفائدة و المخاطر الإئتمانية بالإضافة إلى المخاطر الخارجية المتعلقة بالأسواق الخارجية

الدعامة الثانية : والمتعلقة بالرقابة الإحترازية ، و التي تناولت مجموعة من التوصيات المتعلقة بإدارة المخاطر و الشفافية في الطرق المستخدمة ، وهي متعلقة بإحكام و رقابة الأجهزة الرقابية و الإشرافية على مخاطر الإئتمان للتأكد من أن كل مصرف لديه نظم داخلية سليمة لتقدير الملاءة المالية بالإعتماد على تقييم مخاطره

الدعامة الثالثة : إنضباط السوق وما يرتبط بها من شفافية في نشر المعلومات بما يساعد على زيادة كفاءة و إدارة المخاطر (العربي، الدعامة الثالثة لإتفاق بازل II، 2006)

وفي خضم الأزمة المالية لسنة 2008 و ما خلفته من آثار سلبية على القطاع المصرفي العالمي و في ظل ضعف سلطات إدارة المخاطر ،الإشراف و الرقابة لدى الكثير من المصارف العالمية (نجار ، 2013، صفحة 284)و من أجل إعادة النظر في أساليب و طرق إدارة المخاطر لدى البنوك تم الإتفاق على إعطاء نفس جديد للعمل المصرفي وفق معايير أكثر إحترازية جاءت مقررات بازل III في سنة 2010 لتضع إطاراً جديداً لرأس المال و تدابير جديدة لمواجهة التقلبات الدورية للحد من مخاطر الإئتمان و تطمح هذه الإتفاقية إلى تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفتها الأزمة و تأسيس نظام مالي قوي و مرن أمام فترات الضغط، حيث تطرح معايير جديدة لرأس المال و المديونية و السيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الإقتصادية و المالية و تحسين إدارة المخاطر و زيادة الشفافية وقد تضمنت عناصر عدة متفق عليها و هي : (هندي العلي ، 2018)

1-إلزام البنوك بالإحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف برأس المال الأساسي و هو من الفئة الأولى ويعادل 4,5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية و المقدرة بـ **2%**

2-بالإضافة إلى الإحتياطي الأول يضاف إليه هامش إحتياطي أخر يتكون من أسهم عادية نسبته**2,5%** من الأصول و التعهدات المصرفية لإستخدامه في مواجهة الأزمات و هذا ما يسمح بالحد من قدرة البنوك على التوسع في منح القروض خلال فترة الرواج الإقتصادي مما يقلل التعرض للمخاطر

3-إعتبار الزيادة بحق الملكية عبر الموجودات المرجحة بالمخاطر بمثابة نقطة مرجعية للبنك مع إستبدال نسبة رأس المال ضمن الفئة الأولى

4-رفع معدل كفاية رأس المال من **8%** الى **10,5%** و هذا يعني أن المصارف ملزمة بتدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات

كما أوصت اللجنة بزيادة التركيز على عمليات إدارة المخاطر داخل البنوك خاصة تلك المتعلقة بمخاطر الإئتمان و الناتجة بالأخص عن عدم إلتزام أو عدم قدرة الأطراف الأخرى المقترضة في العقود التمويلية على الوفاء بإلتزاماتها خاصة في حالة عقود المشتقات المالية (بريش و و أخرون، 2015، صفحة 112)

المحور الرابع: تكيف الجهاز المصرفي الجزائري مع مقرارات بازل

يعتبر النظام المصرفي الجزائري جزء لا يتجزء من النظام المالي العالمي يتأثر كغيره من الأنظمة بالتطور الحاصل في الصناعة المصرفية الحديثة منها على وجه الخصوص "معايير لجنة بازل "، حيث ألزم البنك المركزي من خلال قانون النقد و القرض و الإصلاحات التي مرت بعده البنوك الجزائرية بإتباع هذه المعايير وفق ما تمليه عليه الظروف الإقتصادية العالمية .و إيجاد الأليات المناسبة لتنمية العمل المصرفي و تحقيق سلامته بما يتماشى مع هذه المعايير ،والعمل على تطبيقها بشئ من الحذر و التدرج نظراً للفترة الإنتقالية التي مرة بها الإقتصاد الجزائري في التسعينات من القرن الماضي ، وكانت محاولات مسايرة مقررات لجنة بازل1 في بدايتها حيث و في هذا الشأن أصدر بنك الجزائر مجموعة من الأنظمة في إطار الإتجاه نحو تطبيق قواعد الحيطة و الحذر التي جاءت بها اللجنة كما قام بإصدار العديد من الإرشادات والتوجيهات للبنوك العاملة في الجزائر من خلال قانون النقد و القرض 90-10 وكذلك من خلال التعليمات والمذكرات التي تهدف في مجملها إلى ضمان ممارسة البنوك لأعمالها وأنشطتها وفق الممارسات السليمة والمعايير الدولية المتعارف عليها

لقد تدرجت هذه المتطلبات والتعليمات ما بين متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وشروط ممارسة العمل المصرفي وتوفير الكوادر الإدارية والمصرفية المؤهلة للقيام بأعباء النشاط المصرفي ، ومتطلبات تنظيمية وإجرائية بضرورة توفر وظيفة التدقيق الداخلي والسياسات الإئتمانية والإستثمارية والأنظمة الداخلية وإجراءات عمل واضحة لكافة الدوائر والأقسام والأنشطة والمنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك،

كما حددت الأنشطة المصرفية المسموح بها والأعمال المحظورة وحدود تركز المخاطر وأسس تصنيف التسهيلات المتعثرة وتكوين المخصصات لمقابلة الخسائر المحتملة منها، و في هذا الشأن أصدر البنك المركزي مجموعة من القوانين و الأنظمة نوجزها فيما يلي :

1- النظام رقم 90-01 بتاريخ 1990/07/4 الذي حدد النظام قاعدة رأس المال الأدنى
2- النظام رقم 91-09 الذي حدد نسبة تغطية المخاطر أو ما يعرف بنسبة الملاءة أو نسبة كوك
3- التعليمة رقم 94-74المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 الذي أقرت الإلتزام بنسبة ملاءة رأس المال بـ **8%** و بشكل تدريجي إلى غاية نهاية 1999

يقوم البنك المركزي سنوياً بتحديد نسبة كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية بصفة إجمالية ، والجدول التالي يوضح تطور هذه النسبة في الفترة بين 2008 و 2017:

جدول رقم 01 : تطور نسبة كفاية رأس المال في المصارف الجزائرية %

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية %	16,54	21,78	23,31	23,77	23,62	21,50	15,98	19,39	18,86	19,56

المصدر : تقارير بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر لسنوات مختلفة ،(2011-2018)

من الجدول نلاحظ أن البنوك في الجزائر مجتمعة سجلت نسبة كفاية رأس المال تفوق الحدود الدنيا المنصوص عليها من طرف بنك الجزائر و المعتمدة من طرف لجنة بازل وذلك مقابلة لمجمل المخاطر ، كما سجلت في البنوك الخاصة 21,09% ، 20,44%، 18,68% في سنوات 2015، 2016، 2017 على التوالي ،و يرجع تحسن هذه النسبة بالنسبة للبنوك العمومية إستفادتها من عمليات تطهير الديون الغير ناجعة للمؤسسات العمومية وإعادة هيكلة موازنات البنوك على تحسين جودة الأصول حيث تم تحويل هذه القروض غير العاملة الى سندات و أذونات خزينة و التي تمت في الفترة بين (1991-2012) و هو ما أثر بالإيجاب على جودة أصول البنوك العمومية و حسن من مركزها المالي ،ومن جهة أخرى قيام البنوك الجزائرية بتطبيق تعليمات بنك الجزائر فيما يخص الرقابة الداخلية مما أدى إلى التحكم الجيد في لمخاطر خاصة مخاطر الإئتمان ، بالإضافة إلى قيامها بتعزيز أموالها الخاصة إبتداءاً من 2008 طبقا للتعليمات الواردة من بنك الجزائر المتضمن الحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية الأخرى بما في ذلك الأموال القاعدية التي تشكل الحماية الأكثر فعالية للمودعين ضد الخسائر المنتظرة ,

لقد واصلت الجزائر عمليات الإصلاح المصرفي و تابعت أهمية إنشاء جهاز للرقابة و الإشراف البنكي المحدد من قبل بازل II هذه الإخيرة التي سمحت للبنوك الجزائرية بتجاوز نقائص بازل I و مراعاة المبادئ الإساسية للرقابة المصرفية الفعالة و من ثم تمكنها من تبني مفهوم " رأس المال الإقتصادي " (حوحش، 2018، صفحة 456) الذي ينص على تحديد الحد الأدنى لرأس مال البنك الواجب الإحتفاظ به في البنوك لمواجهة مخاطر الإئتمان و المخاطر الأخرى حيث حدده القانون المصرفي الجزائري في النظام رقم 04-01 المؤرخ في 04 مارس 2004 ليصبح محددا بـ **2,5** مليار دج بالنسبة للبنوك و 500 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات المالية الأخرى و تم تعديله مرة أخرى في 2008 بموجب النظام 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 ليصبح **10** مليار دج بالنسبة للبنوك و **3,5** مليار دج بالنسبة للمؤسسات المالية الأخرى و ذلك لضمان نسبة ملاءة مالية أكبر ،و في إطار ترسيخ القواعد المتعلقة بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية تم إصدار النظام 02-03 بهدف تحديد مضمون الرقابة الداخلية الواجب الإلتزام بتطبيقها من طرف البنوك ، خاصة الأنظمة المتعلقة بتقدير و تحليل المخاطر و الأنظمة الخاصة بمراقبتها ،كما نصت المادة الرابعة من النظام السابق على إلزامية تناسب نظام الرقابة بكل إجراءاته و تنظيماته مع طبيعة وحجم المصارف و المؤسسات المالية مع عدد وكالاتها و مع كل المخاطر من كل طبيعة و التي يحتمل التعرض لها ،إلا أن هذا التنظيم يحتاج الى معلومات موضحة لكيفية التطبيق بالنظر للتعقيدات التي تميز الإتفاقية الثانية ، و لعل ما يجعل تطبيقها صعب هو غياب أنظمة رقابية متطورة، كما أن غياب و عدم ترابط الشبكة المعلوماتية التي تربط بين مختلف المصارف و المؤسسات المالية الناشطة في الجزائر حال دون تطبيق بازل II في المصارف الجزائرية

و تماشيا مع التطورات المصرفية المعاصرة التي حدثت مباشرة بعد الأزمة المالية الأخيرة عمل بنك الجزائر على تعزيز الإشراف على المصارف للتأكد من مؤشرات الصلابة المصرفية و كذا تقييم مستوى الأخطار و متابعتها ، و أصدر في هذا الشأن تدابير جديدة مدخلة بالأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 و المعدل و المتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد و القرض إذ يهدف الإقرار إلى المحافظة على الإستقرار المالي من خلال تمكين بنك الجزائر من مهمة توجيه و مراقبة القرض و تنظيم السيولة و السهر على التأكد من سلامة النظام المصرفي و صلابته ،وقد أقر بنك الجزائر جملة من القوانين و التشريعات لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال الرقابة و الإشراف للجنة بازل III من أهمها :

1- النظام رقم 04-01 الصادر في 14 مارس 2004 المتعلق برفع الحد الأدنى لرأس المال

2- النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011و الذي تضمن تعريف لمختلف الأخطار التي تتعرض لها البنوك و تعريف الرقابة الداخلية

3- النظام 14-01المؤرخ في 16 فيفري 2014 الذي ألزم البنوك و المؤسسات المالية بإحترام معامل أدنى للملاءة قدره 9,5% بين مجموع أصولها الخاصة القانونية من جهة و مجموع مخاطر القرض والمخاطر العملياتية و مخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى ،كما ألزم هذا النظام البنوك على القيام بنشر المعلومات الكمية و النوعية المتعلقة بهيكل أموالها الخاصة و ممارستها في مجال تسيير المخاطر

كما وضع بنك الجزائر الإجراءات التالية فيما يخص الرقابة الإحترازية و التي من خلالها تجبر البنوك على تملك أنظمة داخلية سليمة لتقيم ملاءة رأسمالها وفقا لحجم المخاطر التي تواجهها

- تخصيص لجنة تسمى باللجنة المصرفية تهتم بمراقبة مدى إحترام البنوك و المؤسسات المالية لقواعد سير المهنة البنكية و القوانين الصادرة عن البنك المركزي

- وضع مجلس للنقد و القرض مكلف بمنح التراخيص لإنشاء البنوك و المؤسسات المالية و شروط إنشاءها و تحديد القواعد المحاسبية التي تطبق عليها (مستاري، 2018، صفحة ص197)

- تهتم هيئة الرقابة بالتأكد من أن البنوك تتوفر على نظام معلومات للإدارة، و الذي يسمح لها بالتعرف على التركز في المحافظ ،وتعمل على تحديد الحد الأعلى للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها من طرف مقترض واحد أو مجموعة من المقترضين المنصوص عليها في النظام (14-02)المتعلق بالمخاطر الكبرى و المساهمات

منهجية الدراسة :

مجتمع الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من فروع المصارف الجزائرية العمومية و الخاصة المتواجدة في كل من ولاية عين الدفلى ، تيبازة ، الشلف ، و البليدة حيث شملت الدراسة فروع كل من المصارف التالية BNA;BDL,BADR,BEA,CPA,BNP,AGB

عينة الدراسة :تم تحديد الدراسة بشكل مستهدف من المواظفين الذين لديهم القدرة على توفير المعلومات المفيدة من الدراسة و المكونة من الموظفين الحاصلين على شهادات جامعية أو تكوين في ميدان الصيرفة و الذين يزاولون العمل بصورة مستمرة في البنك ،وقد تم توزيع 80 إستبانة و إسترجاع 70 إستبانة منها 62 إستبانة صالحة للتحليل أي أن نسبة الإستجابة بلغت 77,5%

أداة الدراسة : تم إعداد إستبانة حول " إدارة مخاطر الإئتمان في المصارف الجزائرية وفق المعايير الدولية دراسة ميدانية على عينة من المصارف "حيث تتكون من قسمين يتناول القسم الأول على البيانات الشخصية التي تم جمعها عن أفراد عينة الدراسة و تكونت من 5 أسئلة ذات نهايات مغلقة و المتمثلة في إسم المؤسسة البنكية ، الوظيفة و القسم الذي يعمل فيه ، الأقدمية و المؤهلات العلمية ، أما القسم الثاني وهو عن مجالات الدراسة ويحتوي على 36 فقرة موزعة على 5 مجالات لإدارة مخاطر

الإئتمان في البنوك الجزائرية ،و إستخدم الباحث في أداة الدراسة مقياساً مكوناً من خمس دراجات (1-5)من الإجابات حسب مقياس ليكارت الخماسي لتحديد درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات أداة الدراسة و تحويلها إلى بيانات كمية يمكن قياسها إحصائيا

ثبات أداة الدراسة : قام البحث بتطبيق إختبار ***alpha cronbach*** لغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة على دراجات أفراد العينة و كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي

الجدول رقم 02: معامل *alpha cronbach* لقياس ثبات الإستبانة

المحور	البيان	عدد الأسئلة	معامل ألفا
1	تقيد الإدارة العامة في البنوك بالتأكد من تطبيق الشروط العامة لمنح التسهيلات الإئتمانية	5	0,542
2	قيام البنك بإتخاذ الإجراءات اللازمة حيال الوقوع في المشاكل و حالات التعثر	09	0,851
3	إدراك البنك بعملية ترشيد القرار الإئتماني	06	0,891
4	وجود نظام رقابة داخلي و خارجي قوي و فعال يسمح بتعزيز الرقابة على العمليات الإئتمانية	08	0,871
5	يشكل الإستثمار في العنصر البشري العنصر الأساسي لإجتذاب الكفاءات و المهارات العلمية و العملية لإدارة البنوك وفق العمل المصرفي الحديث	08	0,891
	جميع فقرات الإستبانة	36	0,958

المصدر: تم اعداد الجدول بناءاً على التحليل الإحصائي لنتائج الإستبيان بالإعتماد على برنامج SPSS

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل *alpha cronbach* مرتفعة لكل فقرة حيث تتراوح بين (0,851 ، 0,891) ماعدا الفقرة الأولى التي كانت أقل من 0,60 بينما بلغت لجميع فقرات الإستبانة 0,958 و هذا يعني أن الثبات مرتفع و دال إحصائياً و بقدرة على تحقيق أغراض الدراسة

تحليل نتائج الدراسة :للتعرف على مدى إلتزام المصارف العاملة في الجزائر بتطبيق المعايير الدولية في مجال إدارة مخاطر الإئتمان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة فقد تم إستخدام المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية و الإتجاه العام لإختبار إتجاه المبحوثين نحو محاور الإستبانة و قد قام الباحث بتحليل النتائج كما يلي :

الجدول رقم 03: تحليل و تفسير اجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الأول المتعلق بمدى تقيد الإدارة العامة في البنوك بالتأكد من تطبيق الشروط العامة لمنح التسهيلات الإئتمانية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام	الترتيب
01	يتقيد البنك بالسياسة الإئتمانية في قبول منح التمويل المصرفي	3,983	0,596	مرتفع	1
02	يهتم البنك بتطوير السياسات البنكية ويحرص على التقيد بها	3,822	0,840	مرتفع	3
03	يسمح البنك بتفويض الصلاحيات ويحدد سقوف إئتمانية للقروض الممنوحة	3,933	0,880	مرتفع	2
04	يقوم البنك بتقييم دوري للسياسة الائتمانية والوظائف الادارية المرتبطة بها	3,483	0,844	متوسط	5
05	يقيم البنك مستحقاته على الغير بشكل دوري ويخصص لها المؤونات اللازمة	3,770	0,937	مرتفع	4
	المجال الكلي	3,79	0,500	مرتفع	

المصدر : تم اعداد الجدول بناءاً على التحليل الإحصائي لنتائج الإستبيان بالإعتماد على برنامج SPSS

من خلال تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الأول في الجدول رقم **03** يتبين لنا أن الإتجاه العام لإدراك الإدارة البنكية في التقيد بتطبيق الشروط العامة لمنح التسهيلات كان مرتفعا ، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي **3,79** بإنحراف معياري **0,50** ، كما أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي و هذا ما يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الإتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها ، أما الإنحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح بين **(0,596-0,937)**و هذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين .

و من خلال الجدول رقم **08** نلاحظ أن قيمة T بلغت **12,518** عند مستوى معنوية **0,05** و أن القيمة الإحتمالية (sig)تساوي 0,000 لذلك يعتبر المحور الأول دال إحصائياً عند مستوى دلالة a≤0,05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة الدالة على تأكد الإدارة البنكية من تطبيق الشروط العامة لمنح الإئتمان ،و بالرجوع لتحليل التباين الأحادي تبعا لإسم البنك في الجدول رقم **09** نلاحظ مستوى الدلالة الإحصائية للمحور الأول تساوي 0,08 و هي أكبر من مستوى المعنوية 0,05 و قيمة F المحسوبة تساوي 3,292 و هي أكبر_من قيمتها المجدولة و هذا يعني أنه يوجد فروقات إحصائية في أجابات المبحوثين في البنك حول تقيد الإدارة البنكية من التأكد من تطبيق الشروط العامة لمنح الإئتمان

الجدول رقم 04. تحليل و تفسير اجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني المتعلق بقيام البنك باتخاذ الإجراءات اللازمة و المناسبة حيال الوقوع في المشاكل و حالات الضعف و التعثر في الوقت المناسب

المحور	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام	الترتيب
-1	متابعة و تقييم الوضع المالي للعميل و التطورات الهامة التي تحدث عليه أولا بأول ؟	3,483	0,987	متوسط	8
-2	متابعة و تقييم مدى إلتزام العميل بالشروط المتفق عليها عند منح الإئتمان أو تجديده ؟	3,693	0,821	مرتفع	4
-3	متابعة و تقييم وكفاية الضمانات و مصادر السداد و إعادة تقييمها بصورة دورية	3,50	1,004	مرتفع	7
-4	تصنيف العملاء و المجموعات الإئتمانية و القطاعات وفقاً لنتائج المتابعة و التقييم	3,557	0,922	مرتفع	6
-5	إعداد مؤشرات الإنذار المبكر للتعرف على أي حالات أو تعثر أو مشاكل تواجه العملاء في مرحلة مبكرة	3,475	0,993	متوسط	
-6	تتقيد كافة البنوك العاملة في الجزائر بتقديم بيانات دورية عن أعمالها	3,816	0,791	مرتفع	2
-7	لدى البنك إجراءات و مواد تنظيمية ملائمة للرقابة المستمرة على مشاكل الإئتمان و تحصيل القروض التي طال وقت تسديدها	3,833	0,717	مرتفع	1
08	لدى البنك نظام يطبق لإدارة القروض المتعثرة	3,700	0,787	مرتفع	3
09	مراقبة و متابعة أداء أعمال المقترضين بعد منحهم التمويل	3,623	0,897	مرتفع	5
	المجال الكلي	3,619	0,625	مرتفع	

المصدر: تم اعداد الجدول بناءاً على التحليل الإحصائي لنتائج الإستبيان بالإعتماد على برنامج SPSS

من خلال تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثاني في الجدول رقم 04 يتبين لنا أن الإتجاه العام بقيام البنك بإتخاذ الإجراءات اللازمة و المناسبة حيال الوقوع في المشاكل و حالات الضعف و التعثر في الوقت المناسب كان مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي **3,619** بإنحراف معياري **0,625** كما أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي و هذا ما يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الإتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها ، أما الإنحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح بين **(1,004-0,787)**و هذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين .

و من خلال الجدول رقم **09** نلاحظ أن قيمة T بلغت 7,802عند مستوى معنوية 0,05 و أن القيمة الإحتمالية (sig)تساوي 0,000 لذلك يعتبر المحور الثاني دال إحصائياً عند مستوى دلالة a≤0,05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة الدالة على قيام البنك بإتخاذ الإجراءات اللازمة و المناسبة حيال الوقوع في المشاكل و حالات الضعف و التعثر في الوقت المناسب

و بالرجوع لتحليل التباين الأحادي تبعا لإسم البنك في الجدول رقم **08** نلاحظ مستوى الدلالة الإحصائية للمحور الثاني تساوي 0,07 و هي أكبر من مستوى المعنوية 0,05 و قيمة F المحسوبة تساوي

3,320 و هي أكبر من قيمتها المجدولة و هذا يعني أنه يوجد فروقات إحصائية في أجابات المبحوثين حول إتخاذ الإجراءات اللازمة حيال الوقوع في المشاكل و حالات الضعف و التعثر في الوقت المناسب

الجدول رقم (05) : تفسير اجابات أفراد العينة حول ما مدى إدراك البنك بعملية ترشيد القرار الإئتماني من خلال تطبيق أساليب عملية لقياس مؤشرات المخاطر المرفق له لضمان إستقرار العمل المصرف

المحور	العبارات	المتوسط	الانحراف	الاتجاه العام	الترتيب
01	يتوفر البنك على نظام حديث لادارة المحافظ المالية للعملاء	**3,623**	**0,915**	**مرتفع**	**4**
02	يتخذ البنك قراراته الائتمانية بكل مصداقية وفق الصلاحيات الممنوحة	**3,919**	**0,874**	**مرتفع**	**2**
03	.يتوفر البنك على كل الاجراءات والقوانين التي تضمن له سلامة أصوله وحقوقه على الغير	**3,822**	**1,123**	**مرتفع**	**3**
04	يقوم البنك بقياس المخاطر وفق أليات القياس والكشف المبكر للمخاطر	**3,500**	**1,036**	**مرتفع**	**6**
05	يهتم البنك بتقييم المخاطر الائتمانية المحتملة ويتخذ الاجراءات اللازمة للتقليل منها	**4,129**	**0,757**	**مرتفع**	**1**
06	يتوفر البنك على نظام معلومات فعال يسمح بالتقييم الشامل للمخاطر البنكية بكل أنواعها	**3,548**	**1,196**	**مرتفع**	**5**
	المجال الكلي	**3,757**	**0,810**	**مرتفع**	

المصدر: تم اعداد الجدول بناءاً على التحليل الإحصائي لنتائج الإستبيان بالإعتماد على برنامج SPSS

من خلال تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثالث في الجدول رقم05 يتبين لنا أن الإتجاه العام لمدى إدراك البنك بعملية ترشيد القرار الإئتماني من خلال تطبيق أساليب عملية لقياس مؤشرات المخاطر المرفق له لضمان إستقرار العمل المصرفي كان مرتفعا، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي**3,757** بانحراف معياري **0,810** كما أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي و هذا ما يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الإتجاه الإيجابي ، أما الإنحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح بين **(0,757-1,196)**و هذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين ومن الجدول رقم **09** نلاحظ أن قيمة T بلغت 7,315عند مستوى معنوية 0,05 و أن القيمة الإحتمالية (sig)تساوي 0,000 لذلك يعتبر المحور الثالث دال إحصائياً عند مستوى دلالة a≤0,05 وبالتالي نرفض

الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة الدالة على إدراك البنك بعملية ترشيد القرار الإئتماني من خلال تطبيق أساليب عملية لقياس مؤشرات المخاطر المرفق له لضمان إستقرار العمل المصرفي

و بالرجوع لتحليل التباين الأحادي تبعا لإسم البنك في الجدول رقم **09**.نلاحظ مستوى الدلالة الإحصائية للمحور الثالث تساوي 056, و هي أكبر من مستوى المعنوية 0,05 و قيمة F المحسوبة تساوي 2,206 و هي أقل من قيمتها المجدولة و هذا يعني أنه لا يوجد فروقات إحصائية في إجابات المبحوثين في البنك حول إدراك البنك بعملية ترشيد القرار الإئتماني من خلال تطبيق أساليب عملية لقياس مؤشرات المخاطر المرفق له لضمان إستقرار العمل المصرفي

الجدول رقم(06) : تحليل و تفسير اجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع المتعلق بوجود نظام رقابة داخلي و خارجي قوي و فعال يسمح بتعزيز الرقابة على العمليات المصرفية و خاصة العمليات الائتمانية

الرقم	العبارات	المتوسط	الإنحراف	الإتجاه العام	الترتيب
01	يوجد في البنك نظام مستقل للتقييم الداخلي لمخاطر الإئتمان	3,193	0,955	متوسط	8
02	يوجد نظام فعال و مستقل لرفع تقارير التقييم الشامل مباشرة إلى المستويات الإدارية و الرقابية	3,403	1.047	مرتفع	3
03	يوجد نظام مستقل للتحقق من سلامة إجراءات منح الإئتمان	3,360	0,983	متوسط	6
04	وجود نظام في البنك يتعامل مع تقارير تقييم مخاطر الإئتمان و تقارير المراقبين الداخليين و الخارجيين و التقارير الرقابية للبنك المركزي	3,360	1,140	متوسط	5
05	يوجد في البنك نظام يقوم بالمعالجة الفورية للمشاكل و حالات التعثر و الضعف المكتشفة في وقت مبكر وفقاً لجميع الخيارات المتاحة	3,393	1.109	متوسط	4
06	وجود نظام جيد و دقيق و أمن لحفظ الملفات الإئتمانية التي تشمل كافة المعلومات الضرورية المتعلقة بالعميل	3,687	0,988	مرتفع	2
07	وجود نظام لتقييم و مراقبة حسابات الإئتمان و تصنيفها على مستوى كل عميل و كل مجموعة إئتمانية و كذلك على المستوى القطاعي	3,822	0,820	مرتفع	1
08	تتم أساليب الرقابة البنكية في الجزائر بالتشاور مع البنك المركزي ومجلس المحاسبة	3,268	1,023	متوسط	7
	المجال الكلي	3,72	0,742	مرتفع	

المصدر: تم اعداد الجدول بناءاً على التحليل الإحصائي لنتائج الإستبيان بالإعتماد على برنامج SPSS

من خلال تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الرابع في الجدول رقم **06** يتبين لنا أن الإتجاه العام بوجود نظام رقابة داخلي و خارجي قوي و فعال يسمح بتعزيز الرقابة على العمليات المصرفية و خاصة العمليات الإئتمانية كان مرتفعا، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي**3,72** بإنحراف معياري **0,742** كما أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي و هذا ما يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الإتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها ، أما الإنحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح بين **(0,820-1.109)**و هذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

و من خلال الجدول رقم **08** نلاحظ أن قيمة T بلغت **4,554** عند مستوى معنوية 0,05 و أن القيمة الإحتمالية (sig)تساوي 0,000 لذلك يعتبر المحور الرابع دال إحصائياً عند مستوى دلالة a≤0,05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة الدالة على وجود نظام رقابة داخلي و خارجي قوي و فعال يسمح بتعزيز الرقابة على العمليات المصرفية و خاصة العمليات الإئتمانية

و بالرجوع لتحليل التباين الأحادي تبعا لإسم البنك في الجدول رقم **09** نلاحظ مستوى الدلالة الإحصائية للمحور الرابع تساوي ,002 و هي أقل من مستوى المعنوية 0,05 و قيمة F المحسوبة تساوي 4,014 و هي أكبر من قيمتها المجدولة و هذا يعني أنه يوجد فروقات إحصائية في إجابات المبحوثين في البنك حول وجود نظام رقابة داخلي و خارجي قوي و فعال يسمح بتعزيز الرقابة على العمليات المصرفية و خاصة العمليات الإئتمانية

الجدول رقم(07): تفسير إجابات أفراد العينة المحور الخامس يشكل الاستثمار في العنصر البشري العنصر الأساسي لاجتذاب الكفاءات و المهارات العلمية و العملية لإدارة البنوك وفق العمل المصرفي الحديث

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام	الترتيب
1	تحرص الإدارة العليا في البنك على رفع مستوى التأهيل العلمي والعملي للعاملين في البنك من خلال عمليات التدريب المستمر.	3,85	,989	مرتفع	1
2	يتوفر البنك على كفاءات بشرية متخصصة في إدارة المخاطر الإئتمان	3,66	1,055	مرتفع	2
3	يقوم البنك بتكوين مهندسين ماليين متخصصين في إدارة المخاطر	3,32	1,113	متوسط	6
4	تأهيل و تدريب العدد الكافي من الموظفين الإختصاصيين لدراسة و تقييم طلبات الإقتراض	3,57	1,040	مرتفع	5
5	يحرص البنك على تدريب عدد كافي من الاطارات في مجال دراسة ومتابعة ملفات الائتمان	3,65	,960	مرتفع	3
6	إيفاد البعثات للبنوك الأجنبية (الدولية) في الدول المتقدمة للوقوف على التطورات و الأساليب الفنية الحديثة في التحليل الإئتماني	2,87	1,299	متوسط	8
7	يربط البنك عمليات الترقية في المناصب بالنجاح في الدورات التدريبية وشهادات التأهيل والتكوين لعصرنة النشاط البنكي	3,21	1,307	متوسط	7
08	يتمتع إطارات البنك بالتأهيل الكافي لممارسة مهامهم بجودة عالية	3,58	1,033	مرتفع	4
	المجال الكلي	3,466	0,831	مرتفع	

المصدر: تم اعداد الجدول بناءاً على التحليل الإحصائي لنتائج الإستبيان بالإعتماد على برنامج SPSS

من خلال تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الخامس في الجدول رقم**07** يتبين لنا أن الإتجاه العام لمحول الإستثمار في العنصر البشري بإعتباره العنصر الأساسي لإجتداب الكفاءات و المهارات العلمية و العملية لإدارة البنوك وفق العمل المصرفي الحديث كان مرتفعا ، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي**3,466** بإنحراف معياري **0,831** كما أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات أكبر من الوسط

الحسابي الفرضي و هذا ما يشير الى ان إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الإتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها ما عدا الفقرة السادسة من المحور الخاصة بإيفاد بعثات للبنوك الأجنبية و وهذا ما يدل على إنخفاض المتوسط الحسابي لهذا السؤال أما الإنحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح بين (1,307-,960)و هذا يشير الى تجانس إجابات المبحوثين.

من الجدول رقم 08 نلاحظ أن قيمة T بلغت 4,411 عند مستوى معنوية 0,05 و أن القيمة الإحتمالية (sig)تساوي 0,000 لذلك يعتبر المحور الخامس دال إحصائياً عند مستوى دلالة a≤0,05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة الدالة على أن الإستثمار في العنصر البشري يشكل العنصر الأساسي لإجتذاب الكفاءات و المهارات العلمية و العملية لإدارة البنوك وفق العمل المصرفي الحديث

و بالرجوع لتحليل التباين الأحادي تبعاً لإسم البنك في الجدول رقم 09.نلاحظ مستوى الدلالة الإحصائية للمحور الخامس تساوي ,0,018 و هي أقل من مستوى المعنوية 0,05 و قيمة F المحسوبة تساوي 2,829 و هي أكبر من قيمتها المجدولة و هذا يعني أنه يوجد فروقات إحصائية في إجابات المبحوثين في البنك حول الإستثمار في العنصر البشري كونه يشكل العنصر الأساسي لإجتذاب الكفاءات و المهارات العلمية و العملية لإدارة البنوك وفق العمل المصرفي الحديث

النتائج و المناقشات : من خلال ما تم عرضه سابقاً فقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها في النقاط التالية :

1- تدرك كل البنوك أن التقيد بتطبيق الشروط العامة لمنح التسهيلات الإئتمانية هو الضامن الأساسي لها لتجنب الوقوع في مشاكل و كذا تعثر هذه التسهيلات الإئتمانية وهذا لن يكون الا بوجود سياسة إئتمانية واضحة و بشروط و هذا ما يبينه الإتجاه العام المرتفع لإجابات المبحوثين بمتوسط **3,79**

2-إن التدخل المبكر لمعالجة حالات التعثر الإئتماني عبر إتخاذ البنك الإجراءات اللازمة و الضرورية في الوقت المناسب يعد أمراً في غاية الأهمية بالنسبة للبنك و العميل في نفس الوقت فهو يخفف من ثقل المديونيات المتعثرة ويساعد البنك في إتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب كما يجنبه الكثير من تبعات المخاطر الإئتمانية كون تعثر أحد البنوك يؤثر سلبياً على بقية البنوك و الإقتصاد الحقيقي ككل، و هذا ما يبينه الإتجاه العام المرتفع لإجابات المبحوثين بمتوسط 3,619

3-تعتبر مرحلة قياس المخاطر من أصعب المراحل التي تواجه العمل المصرفي لهذا يدرك العاملين في البنوك أن ترشيد القرار الإئتماني عبر الإلتزام بالحدود القصوى لمنح الإئتمان التي أقرها البنك المركزي يضمن إستقرار العمل المصرفي و يجنب التبعات السلبية الناتجة عن السياسة الإئتمانية الغير رشيدة و هذا ما يبينه الإتجاه العام المرتفع لإجابات المبحوثين بمتوسط 3,757

4-ان تعزيز الرقابة على العمليات المصرفية من خلال وجود نظام رقابي داخلي و خارجي قوي و فعال يسمح للبنوك العاملة في الجزائر بالتحكم أكثر في المخاطر و التقليل منها كما يعد من العوامل المساعدة على نجاح و إستمرارية البنك ،و تعتبر الرقابة الممارسة من بنك الجزائر من أكثر أنواع الرقابة أهمية ،و هذا ما يبينه الإتجاه العام المرتفع لإجابات المبحوثين بمتوسط 3,72

5-تدرك البنوك أن الإهتمام بالعنصر البشري الكفء و زيادة الخبرة لدى العاملين في البنك من خلال زيادة الإستثمار في هذا العنصر الهام مع توفر المهارات الفنية للعاملين يؤدي إلى الإدارة السليمة للعمليات المصرفية و يجنب وقوع البنك في الكثير من المخاطر المصرفية الحديثة من خلال إجراءات صحيحة و حذرة عن منح الإئتمان و هذا ما ترجمه الإتجاه العام لإجابات المبحوثين بمتوسط 3,466

الخلاصة :

لقد تمكنت معظم البنوك الجزائرية من مسايرة إتجاهات بنك الجزائر في تطبيق المعايير الدولية للعمل المصرفي بصفة عامة وفي إدارة المخاطر الإئتمانية بصفة خاصة ضمن العمل المصرفي السليم وكذا الإلتزام المقبول بالتعليمات الصادرة من بنك الجزائر في مجال تخفيف مخاطر الإئتمان و هذا ما لاحظناه أولاً من حيث حزمة الإجراءات الوقائية التي إتخذها البنك و التي ساهمت في حماية القطاع المصرفي من مخاطر التعثر ، و تمثلت هذه الإجراءات في القرارات و الأنظمة التي أصدرها بنك الجزائر و المستوحاة من المعايير الدولية (لجنة بازل) لتنظيم العمل المصرفي ككل و النشاط الإئتماني بشكل خاص وقد مكنت هذه الإستجابة إلى تحقيق معدلات مرتفعة للملاءة عن الحدود المقررة و الإحتفاظ برؤوس أموال عالية مما يعزز صلابتها المالية ، و من جهة أخرى تعزيز و تدعيم عمليات الرقابة و الإشراف مكنها من تجاوز الكثير من المخاطر التي تعيق العمل المصرفي .

اقتراحات

نقترح التوصيات التالية التي يمكن أن تساعد في تلافي المخاطر في المصارف الجزائرية

1- يجب على بنك الجزائر مواصلة تشديد الرقابة على البنوك العاملة في الجزائر من خلال متابعة تقيدها بإجراءات و تدابير إدارة المخاطر الإئتمانية وفق المعايير المعمول بها دولياً في سبيل إعطاء متانة و صلابة أكبر للنظام المصرفي الجزائري

2- في ظل تنامي المخاطر الناتجة عن العمليات المصرفية خاصة منها الإئتمانية يجب على المصارف الجزائرية تبني خطط طوارئ لمواجهة المشاكل المحتملة من هذه المخاطر و مراجعة هذه الخطط بشكل دوري في ظل تغير الظروف الإقتصادية و البيئية المحيطة بالبنك

3- تتطلب الصناعة المصرفية الحديثة وجود قسم خاص بإدارة المخاطر في البنوك يساعد على معالجة هذه المخاطر و التقليل من خسائرها ، و قد لمسنا غياب هذه القسم في بعض المصارف الجزائرية لهذا يجب على هذه الأخيرة إستحداث هذا القسم لتقييم و قياس المخاطر و تخفيض الخسائر الناجمة عنها مع توفير نظام لتقييمها ، و تحديث الأدوات و الأساليب المستخدمة في إدارتها

4- لمواكبة التطورات الحديثة للممارسات المصرفية السليمة ، على المصارف الجزائرية الإهتمام بالكادر البشري و تأهيله و تطوير قدراته للإشراف و التعامل مع مختلف المخاطر المحيطة بالبنك

الملاحق :

الجدول رقم 08: نتائج تحليل التباين الأحادي

	مصدر التباين	المجموع	المتوسط	درجة الحرية	قيمة Fالمحسوبة	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	4,040	,673	6	3,292	,008
	داخل المجموعات	11,251	,205	55		
	المجموع	15,291		61		
المحور الثاني	بين المجموعات	6,344	1,057	6	3,320	,007
	داخل المجموعات	17,519	,319	55		
	المجموع	23,864		61		
المحور الثالث	بين المجموعات	7,767	1,294	6	2,206	,056
	داخل المجموعات	32,275	,587	55		
	المجموع	40,041		61		
المحور الرابع	بين المجموعات	10,254	1,709	6	4,014	,002
	داخل المجموعات	23,416	,426	55		
	المجموع	33,670		61		
المحور الخامس	بين المجموعات	9,957	1,659	6	2,829	,018
	داخل المجموعات	32,260	,587	55		
	المجموع	42,217		61		
جميع المحاور	بين المجموعات	**5,889**	**0,981**	6	**3,325**	**0,07**
	داخل المجموعات	**16,235**	**0,295**	55		
	المجموع	**22,124**		61		

الجدول رقم 09 : مقارنة المتوسطات و تحليل T

	Test Value = 3						
	95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	T	
	Upper	Lower					

المحور1	12,518	61	,000	,79597	,6688	,9231
المحور 2	7,802	61	,000	,61971	,4609	,7786
المحور 3	7,315	61	,000	,75269	,5469	,9584
المحور 4	4,554	61	,000	,42972	,2411	,6184
المحور 5	4,411	61	,000	,46601	,2547	,6773

- **قائمة المراجع :**

1. الراوي خالد وهيب (2016). **ادارة العمليات المصرفية**. الأردن ط3 دار المناهج للنشر و التوزيع عمان - الأردن.
2. عبادي محمد (2017). دراسة قياسية لمحددات السياسة الإئتمانية للمصارف الجزائرية خلال الفترة (1989-2009). **مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات** ، المجلد 3 العدد 2 .
3. القدومي عبد الرحمان (2011). تطبيق المصارف لمقررات لجنة بازل الثانية المتعلقة بالرقابة الداخلية "دراسة تطبيقة على البنوك العاملة في الأردن" . **مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية** ، العدد الرابع.
4. حميد هندي العلي ، عواطف جلوب (2018). مقررات لجنة بازل الثالثة و أثارها على النظام المصرفي العراقي . **مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية و الإدارية** ، جامعة واسط العدد 28 الجزء 2.
5. محمد كاظم التميمي و آخرون (2017). قياس المخاطر الإئتمانية لعينة من المصارف التجارية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010_2015). **مجلة الغري للعلوم الإقتصادية و الإدارية** ، المجلد 14 العدد 4.
6. بريش عبد القادر ،زهير غراية (2015)مقررات بازل 3 و دورها في تحقيق مبادئ الحوكمة و تعزيز الإستقرار المالي و المصرفي العالمي ، **مجلة الإقتصاد و المال** .
7. نجار حياة (2013)اتفاقية بازل3و أثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري ، **مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير**، العدد 13.
8. مستاري عادل ، نسيغة فيصل (2018)اللجنة المصرفية و دورها في الرقابة على التعاملات المالية في ظل قانون النقد و القرض ، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ،المجلد 5 العدد 03 .

المملوك أنس هشام (2014). مخاطر الإئتمان و أثره في المحافظ الإستثمارية "دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية " **أطروحة دكتوراه في الإقتصاد المالي و النقدي** ، جامعة دمشق. سورية .

10. هديل أمين ابراهيم الشيخلي. (2012). العوامل الرئيسية المحددة لقرار الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية تخصص محاسبة. جامعة الشرق الأوسط ، الأردن.

11. عبد الرزاق حبار. (2005). **المنظومة المصرفية الجزائرية و متطلبات استفاء مقررات لجنة بازل** (رسالة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،: جامعة حسيبة بن بوعلي .الجزائر

12. أمينة حوحش. (2018). **الرقابة المصرفية في اطار قانون النقد و القرض** (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1. الجزائر.

المواقع الألكترونية

13. الخزرني سمير حسين (2013). ادارة المخاطر المصرفية . البنك المركزي العراقي ،العراق على الموقع الألكتروني www.cib.iq/static/uploads/up/file-152232018268501.pdf

14. committee basel. (2009). history of the basel committee and its membership. http;//www.bis.org/bcbs/history.htm

15. تقارير بنك الجزائر التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر لسنوات مختلفة (2011-2018)

16. النظام رقم 90-01 بتاريخ 1990/07/4 و المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال البنوك و المؤسسات المالية

17. النظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 أوت 1991 المحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف و المؤسسات المالية

18. التعليمة رقم 94-74 لبنك الجزائر المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد المعدلات المتعلقة بالقواعد الإحترازية خاصة معدل كفاية رأس المال

19. المادة 2 من النظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 72 الصادرة في 24 ديسمبر 2008 ص 34

20. الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010يعدل و يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد و القرض المادة 35

21. النظام رقم 04-01 الصادر في 14 مارس 2004 و المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية

22. النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 متوفر على موقع بنك الجزائر http ;//www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm

23. النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 متوفر على موقع بنك الجزائر http ;//www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm